الفصل السادس

الانتكاس المضاعف

"خلال خمسة عشر يوماً، اعتزلت في حجرتي محاطاً بالكتب التي كانت رائجة آنذاك (...) أعني الكتب التي تعالج كيف تكون الشعوب سعيدة، حكيمة وغنية في أربع عشرين ساعة، لقد استوعبت وبمعنى ابتلعت كل هذيان مقاولي السعادة العمومية أولئك، وهذيان هؤلاء الذين ينصحون جميع الفقراء بأن يتحولوا إلى عبيد، وأولئك الذين يقنعونهم بأنهم ملوك دون تيجان".

شارل بودلير

Le spleen de Paris

"إن السوق هي من الكمال بحيث لم تعد بحاجة إلى أن يكون البشر كاملين"

عبارة تنسب لجون ماينارد لينز (1838-1946)

obeikandl.com

إن انهيار جدار برلين أفضى على عكس كل التوقعات لعودة مضاعفة: عودة العداء الراديكالي للرأسمالية التي تزامنت مع عودة "الرأسمالية الطوبائية" (بيير روزنفالون) التي بدأت عشر سنوات من قبل. وكما رأينا آنفاً، فإن الرأسمالية في فرنسا وخارجها محملة بدلالة سلبية، وهو وضع يزداد غرابة إذا أدركنا أن الدولة في فرنسا لا تزال فاعلاً اقتصادياً مهماً. ومع ذلك فإن النظرية المستهجنة باسم الليبرالية لا تتلخص في الدفاع عن الملكية الخاصة وفي تجسيدها، وإنما لها تاريخ أكثر ثراء بكثير من الصور الشائعة التي تكاثرت شيئاً فشيئاً عن طريق المتحمسين.

المعجزة أو الروية:

يمكن القول بعبارة واحدة، إن اللبرالية انبثقت من الصراع ضد النظام الملكي المستبد وضد التعصب، في اللحظة التي بدأ فيها الإنسان يعوض شيئاً فشيئاً دور الكنيسة، كما يعوض التقاليد من حيث هي أساس القانون، وذلك ما جرى في آخر العهد السابق لقيام الثورة الفرنسية عام 1789.

فالرأسمالية من حيث كونها تقوم على النزعة الفردية الراديكالية لا يمكن أن تفصل عن سياق التفكير في حدود السلطة والسيادة الشعبية، وفي العدالة والقانون بصفتهما أداتان لضمان التعايش السلمي بين الإرادات الحرة.

فعلى هذه الأرضية الفلسفية البالغة الخصوبة حيث برزت

أسماء هوبز ولوك ومونتسكيو وكانط ودتكوفيل، انبثق سؤال جديد وخارق هو سؤال السوق، ذلك "الشيء المعرض للفناء"، الذي يفترض منه أن يمنح حسناته للذين يشجعون نموه.

فإذا كان بعضهم يعترفون له بخصال بدهية بشرط أن يقترن بمؤسسات وحياة عمومية ملائمة، فإن بعضهم الآخر حاول أن يضع له تمثالا عاليا، بمنحه فضائل شبه سحرية: باعتباره ملائماً لكل الأعراق والمذاهب، يناسب المسلم والكونفوشيوسي، مثلما يلائم اتباع لوثر، يحيط بكل اللغات والعقائد، ويفرض على الجميع رغبات ومسلكيات مشتركة[85].

ففي حين يبدي أصحاب الموقف الأول قلقهم من ميل المحدثين إلى إهمال الحقل السياسي للتفرغ الكامل لـ "الملذات الفردية" (بنجامين كوستانت)، يكل أصحاب الموقف الثاني دوراً عظيماً للتجارة يتمثل في التوفيق بين المنفعة والأخلاق والعدالة؛ لأن التجارة تهذب الطباع حسب منتسكيو، وترغم البشر على الائتلاف في قالب مجتمع وعلى الارتباط بعلاقات سلمية يطغى فيها الكسب والربح على الشرف والخرافات.

وسيكمل مفهوم "اليد الخفية" (آدام سميث) المسار جاعلاً من التبادل التجاري المبدأ المنظم للمجتمع المثالي: كما عبرت عنه "خرافة النحل" لماندبل (1714) حيث تسهم العيوب الفردية في تحقيق المصلحة الجماعية مضيفة أبعاد الإيثار والتضامن على أفعال شديدة الجشع.

وهكذا كتب المدعو الدكتور جونسن في القرن 18 "لا تكاد توجد طريقة لقضاء أيام الحياة أكثر براءة من إمضائها في جني المال[86].

ويعبر آدم سميث أفضل تعبير عن هذه الفلسفة في مقطع شهير يقول فيه: "إن الإنسان بحاجة شبه دائمة إلى مساعدة نظرائه من البشر، ومن غير المجدي انتظار هذه المساعدة بالحسنى دون مقابل".

فمن المرجح أكثر أن ينجح إن هو راعى مصلحتهم الشخصية، وإن هو أقنعهم أن مكسبهم الخاص يقتضي منهم أن يفعلوا ما يطلبه منهم. ذلك ما يصنعه من يقترح على آخر صفقة ما. إن دلالة مقترحه هي: أعطني ما أنا بحاجة إليه وستحصل مني على ما تحتاجه أنت، فالجانب الأكبر من المساعي الحميدة الضرورية لنا يقتنى بهذه الطريقة.

فلا يمكننا الاتكال على كرم وعطف الجزار والخباز في إعداد مائدة عشائنا، وإنما نعتمد على حرصهم على مصالحهم. إننا لا نتوجه إلى إنسانيتهم وإنما إلى أنانيتهم، ولا نخاطبهم بخصوص حاجياتنا وإنما نتحدث لهم دوماً عن مكاسبهم"[87].

أضف إلى ذلك أن هذه النظرية ذات الأصل المسيحي دون شك – اعتبار الإنسان المستقيم مجرد مذنب تائب والقول بتحول

الشر إلى خير- تشكل كذلك اعترافاً بالذل والتواضع؛ لأنها نوع من "الشفافية المؤجلة"، التي ترجئ لمرحلة لاحقة الحصيلة الجلية لما تتسم به الأفعال الإنسانية من غموض ضروري.

فمن هباء الأفعال الفردية، يتعين أن يخرج وضع شفاف يكون في صالح الناس كلهم، لا شيء يقيده خصوصاً إذا تعلق الأمر بتدخل الدولة.

فإذا كان لا بد للاقتصاد من التحرر في مرحلة أولى من الأخلاق والسياسة؛ فذلك لكي يحسن تعويضهما من بعد، ولكي يمنح نفسه مسؤولية كاملة غير مقيدة هي التحول تدريجياً إلى منافس للدين.

فالاقتصاد لا يكتفي بمضاعفة الثروات ولكنه يحتوي أيضاً الأهواء الإنسانية ويحولها إلى ثقافة، في حين لا ينجح الإيمان الديني بكل ألويته إلا في زيادتها هيجاناً وحدة. إنه يصبح مدونة سلوك جديدة تقوم بدور الوقاية من انهيار المجتمع" (ألبرت هيرتشمان)، في الوقت الذي تتعرض أوروبا للتمزق من جراء العديد من الحروب الداخلية والخارجية.

وها هو الاقتصاد قد تحول إلى نظرية خلاص مقدس، إلى "مسار دون ذات"، مسار يتشكل على الرغم من صانعيه، ولكن لصالحهم حتى ولو كان أحياناً يسحق بعضهم.

فتاريخ البشر -كما يرى هيغل- هو تاريخ أخطائهم التي

تصبح حقائق: فمن معمعة الممارسات الإنسانية يخرج دوماً الأفضل.

فثمة لطف خفي ملازم لنا في أقسى آلامنا. فهذا الوضع الذي ينشئه كل واحد منا، يؤدي وظيفتين هما: توزيع الحاجات ونشر المعلومة (حايك) وهما وظيفتان تسمحان من بعد بترقية السلم وتنمية الموارد.

حلم دون مأساة:

سرعان ما انتقلت اللبرالية إلى اتجاهين أساسيين.: اتجاه يختزل الدولة في وظيفة الحارس ويعتبر الدولة شراً مؤقتاً، واتجاه ثان يدافع عن الحقوق المدنية والاجتماعية بصفتها مبدأ للتقدم، ويرى في السياسة الحلبة التي لا غنى عنها لضبط الصراعات والانخراط في مسار يظل مفتوحاً وغير مكتمل.

ولقد ظهر مجدداً الاتجاه الأول في نهاية السبعينيات – في مرحلة بدا من البدهي أن الشيوعية دخلت في مرحلة الاحتضار- وأراد أن يجعل من الرأسمالية آخر سرديات الحداثة.

في تلك اللحظة كانت الرأسمالية تزهو بانتصارها الساطع على سبعين سنة من التخطيطية الاستبدادية التي رمز لها أوضح رمز لجوء الرئيس غورباتشوف إلى ميلتون فريدمان طالباً منه النصيحة[88]. أو تحويل مقر الحزب الشيوعي البولوني إلى بورصة أسهم. وكأن القداس قد أقيم والحقيقة انكشفت ولم يبق سوى

التقيد بها. وهكذا انبثقت الظاهرة التي أطلقت عليها عبارة سجالية هي اللبرالية الجديدة، وليس للعبارة من الجدة سوى الاسم[89].

فما بدأ في كاليفورنيا مع رونالد ريغان و "ثورته المحافظة" المتمحورة حول خفض الضرائب والحد من تدخل الإدارة هو تعليق "الرجعة الكبرى" (كارل بولانيي) التي أنهت بعد أزمة 1929 حلم السوق المسير ذاتياً بصفة العلاج الكامل لمشكلات البشرية[90].

فبعد مظاهر العربدة الاستبدادية التي برزت في القرن الماضي، جاءت الثورة المالية المدعومة بالتقنيات الجديدة، وبعد تيه وضياع دولة الرفاهية، ها قد أطل جود وكرم سوق الرفاهية. وبعد هيمنة الموظف السامي قصير النظر والنقابي المشاكس، أتى ذكاء ملائكة الأعمال (هؤلاء الأوصياء الاستراتيجيون الذين يحتضنون مؤسسي الشركات الحديثة).

فسياسة الصفقة الجديدة التي أرساها روزفلت أنقذت أمريكا التي تأثرت تأثراً بالغاً بالأزمة، وسمحت بدفع الاقتصاد الذي كان في أوج الانهيار.

وفي الحقيقة، يرى العديد من الكتاب أن سبب كارثة 1929 كان المبالغة في الحماية، وتدخل السلطة العمومية في المجال التنافسي.

ذلك هو رأي بعض اللبراليين الجدد وكذا بعض الماركسيين،

وعندما تبين لهم نقاط الضعف العملية في هذه الفلسفة - التي تستحق مع ذلك الاحترام الحقيقي - يشرحون لك أن سبب هذه الثغرات هو التطبيق الناقص لتلك الفلسفة؛ لأن جميع الأطراف من دولة ومحافظين وقوى رجعية حرفوا الرسالة الأصلية.

فما تبلور تحت هذا الاسم لا علاقة له ببهاء وحقيقة ذلك المذهب، بالضبط كما كان ينظر بعض المتمسكين حرفياً بالماركسية إلى الاتحاد السوفياتي بأنه يجسد عظمة المثال الشيوعي[91].

باختصار إن اللبرالية بهذا المعنى لم تطبق بكاملها في أي مكان، وغيابها هو سبب المآسي التي تعاني منها فرنسا وأوروبا.

وهكذا يكون قلب المعنى بطريقة مضاعفة: عندما يخلط بعضهم بين اللبرالية والرأسمالية، يرد بعضهم الآخر اللبرالية إلى شكل من مدح التبادل التجاري المولد للثروة و "الإرادة الطيبة" (جورج بوش)[92].

فلا يزال بعضهم نافراً حتى اليوم من الخروج من الدائرة التي وضعته فيها مواجهة البولشوفية: أي الأرضية الاقتصادية، فهم يتامى هذا العدو الكبير، ويرون في الصراع ضد الاشتراكية الديمقراطية والدولة امتداداً للحرب المعلنة سابقاً ضد حلف وارسو. ومن هنا يعتبر هؤلاء الضريبة على الدخل أمراً عتيقاً مهجوراً. والأجرة عادة قديمة، والنقابة مسلكاً بدائياً، كما يعتقدون أن فكرة الضمان الاجتماعي والمرافق العمومية هي في ذاتها شأن يثير السخرية.

وبالنسبة لأكثر هؤلاء حماسة، يكفي أن نضيف لكل مشكل عبارة "سوق" لكي تنفتح الأبواب أجمعها: فندعو لـ "إيكولوجيا السوق " وخصخصة البحار والجبال والغابات، بل وما المانع أيضاً من خصخصة الفضاء، وسيذهب بعضهم إلى امتلاك القمر والمريخ وزحل، وسيتم الإسراع في تسجيل اختراعات الكائن الحي والخلية والجسم والدم والحيوان المنوي وصولاً لعلاجات أنواع الطب التقليدي[93].

كما ترد الأمم العريقة إلى تجمعات من شركاء المال؛ ذلك لأن الرأسمالية بكل بساطة لا تقهر، وعليها أن تكمل مسارها "لأنها في العمق مطابقة للنظام الطبيعي الذي يؤهل الإنسان أن يجد لنفسه تدريجياً موقعاً في قلب الخلق وفي قلب المجتمع"[94]، كما كتب في فرنسا جاك غارلو.

وفي الاتجاه نفسه يقول باسكال سالين: "يدور في خلدي أن الناس ليسوا مناهضين في الأساس للأطروحات اللبرالية، بل إني أعتقد أن أغلب مواطنينا هم على العكس لبراليون بصفة عفوية، لأن مثل ذلك الاتجاه ملائم للطبيعة الإنسانية"[95].

وإذا كان الأمر كذلك، فلماذا تجد الرأسمالية كل هذه المشقة في فرض نفسها؛ ولماذا هي مشوهة ومذمومة إلى هذا الحد ؟

لقد نسينا هنا إنذار ريمون آرون: "إذا كان قد قيل من قبل إن السوق مطابقا للطبيعة، واعتبر نتيجة للقوانين التي توصف بأنها

طبيعية، فإن ذلك الاعتقاد لم يكن إلا رأياً طارئاً محدوداً في تاريخ الأفكار (...) ارتبط بحقبة معينة، لا شك أنه رأي في طور الشيخوخة (...). فاللبرالية غالبا ما تتكرت في شكل قانون طبيعي في حين أنها لا تزدهر إلا بفضل فكرة الفن السياسي والفن الأسمى"[96].

فلا يوجد داخل هذا الفكر "اللبرالي الجديد" إذن مكان للشك ولا الورطة، ولا يوجد صراع على حافة الهاوية؛ لأن هذا الفكر يمتلك حلاً لكل قصور بشري.

فهذا الفكر يقوم على العلم، وباعتباره متسلحاً بقوة ذلك العلم، لا يمكن أن يتعرض لأبسط بلبلة (يكفي للتأكد من ذلك أن نقرأ الإنجيل الإعلامي المعبر عن هذا الاتجاه الذي هو الأسبوعية البريطانية الممتازة الإيكونوميست) فالالتزام لصالح السوق لا يمكن إلا أن يكون كاملاً: إنه نسق يستوعب أحسن استيعاب حريتنا ورغبتنا، ويمنحنا زيادة على ذلك العدل الرخاء بشرط أن نخلص له كامل الإخلاص.

إنه كون محض، ومسلك خارق يحول دون هموم العالم، لأن "الحكم" الرشيد (حسب العبارة الفظيعة التي ابتكرها الأنغلوساكسونيون) يمكن أن يجمع بين العدالة والنجاعة، ويحقق كل المطامح.

يتعلق الأمر بحلم دون مأساة، يختزل الأمم في ركام من

الأفراد، ويختزل الشخصية الإنسانية في نمط من "روبنسون" الحديث، يتسم بأنه عقلاني دائماً، وواعي بمصالحه، ومحكوم عليه دوماً بأن يستغل إلى أقصى حد إمكاناته وأن يبني "سعادته"[97]. ومن هنا تبرز الصعوبة التي تلاقيها اللبرالية في تصور المجتمع، الذي لا يمكن أن تنظر إليه إلا في شكل مجموعة من الفاعلين الاقتصاديين، وهو نوع من نفي البعد الاجتماعي نجده حتى في تصور راولز للعدالة، الذي هو تصور بارد ومجرد[98].

المواساة الكبرى:

عصمة كاملة: لا يمكن للرأسمالية أن تخطئ، فالعوائق الوحيدة القائمة يمكن أن تأتي فقط من الخارج، من الحكومات والمثقفين المتخلفين، ومن رؤساء الوظيفة العمومية الصغار.

نلمس هنا عقيدة الخلاص المبتذلة في الديانة الاقتصادية، التي تضيف بهدوء إلى موضوعات التاريخ التي كانت تعتبر جيدة مثل الروح الهيغيلية والبروليتاريا الماركسية والعالم الثالث والأقليات موضوعاً خاصاً بها هو سوق الخلاص. وفي الأمر مع ذلك سوء فهم غريب؛ لأن مفكري اللبرالية الأصليين اعتبروا السوق ثمرة لهشاشة أفعالنا، بدلاً من آن يكون ضامناً ما يشبه عصمتنا.

وهكذا نقر له بما ننكره على الأفراد من معرفة وحكمة، في حين تتمثل عبقريته في استيعاب مظاهر الضعف الإنساني (كان ليوشتراوس يقول إن المحدثين بنوا في الأسفل لكنهم بنوا ما هو صلب).

وتلك مصادرة على المطلوب، فالحزم يكمن في الحذر من الاتجاهين، وفي وضع ضوابط لهما.

لقد تحول السوق من نظرية الإعلام لدى حايك حيث الفاعلون يتحركون في جهل تام فيعمدون إلى ربط طلبات بعضهم بطلبات بعض إلى نظرية الإثبات حيث أصبح مثل الإرادة المشتركة لدى روسو على صواب دوماً، ولا يمكن أن يكون معارضه على حق، وهكذا غدا نمطاً من المحكمة العليا التي لا طعن في أحكامها حتى ولو بدت لنا هذه الأحكام ظالمة وقاسية. فثمة كوسموس تجاري قريب إلى حد ما من الكوسموس الرواقي الذي يجمع بين احترام النظام القائم وحرية الاختيار.

يبذل الناس كامل جهدهم لاختيار ما سيحدث بالفعل، وعندئذ يصبح صفاء البصيرة متمثلاً في هذا الحرص على اعتماد مجرى الأمور!

فإذا كان العالم يجرح الشعور، فخيارنا محصور بين تغير العالم أو ضبط الشعور على إيقاعه!

فعندما أكد جورج سوروس في مرحلته التأملية "إن الأسواق تصوت كل يوم وتعاقب الدول المتعجرفة" فإنه كان بذاك القول يعزو للأسواق نمطاً من الكشف الخارق، ويدعي لها معرفة السر الدفين. يتعلق الأمر بتصادم فريد بين الإرادة والقدر يذكر مع فارق السياق بعبارة ابكتيت: "لا تحرص على أن يكون ما سيحدث هو ما أردت أن

يحدث، ولكن احرص على أن تجري الأمور كما تجري وستصبح سعيدا".

غموض مثير يسم هذا الفكر الذي يعرف الواقع بأنه ما هو عقلي كما كان يقول هيغل[99].

فعندما أقر جان ماري مسياي رئيس مجموعة فيفندي الكونية في صراحة رائعة بأن راتبه -قبل الضريبة- يتأرجح بين 1 إلى 3.5 مليون يورو[100]، بادر بالتساؤل هل يستحق هذا الدخل وترك الجواب للمساهمين.

فالمال الذي أنيط به دور مكافأة الخطر والنتائج هو هنا محكمة القيمة الشخصية. ومن ثم يزداد إغراء تحويل الصدفة إلى حكم قضائي وتحويل الحظ الذي نتعرض له إلى علامة اصطفاء.

فالواقع لا ينحصر في طابعه البدهي المباشر، إنه أيضاً تقديس أو إدانة. ومن هنا لا تفصلنا سوى خطوة واحدة عن استنتاج أن السوق عدالة، وأن التكافؤ للثروات ثمرة قدر إلهي.

ومن ثم كان التواطؤ المتواتر في أيامنا بين "اللبرالية المتطرفة" والنزعة المحافظة: يمكن من هذا المنظور تبرير أصناف اللامساواة وتفسير الاختلالات المالية والتقنية بالإحالة إلى مشجب الدولة القاسية، والأعراف الصارمة، في انسجام مع قشرة رحمة لدى بعضهم مثل بجورج بوش، أي بنوع من التعامل مع الكنائس و"جيوش الإيمان" ومساعدة الأكثر فقراً (في حين يرى

اليسار وبعض الاتجاهات المؤمنة بالتدخل التوجيهي من عناصر اليمين الأوروبي أن وضع الحواجز الرأسمالية على الاقتصاد ضروري لحماية المعوزين ولتقدم تشكيلات اليمين) لقد نزعت إذن القداسة عن كل شيء، عن العادات والأعراف والمعتقدات، باستثناء الرأسمالية ذاتها الذي نجت من التشكك القائم إزاء المنظومات التأويلية الكبرى للعالم.

إنه انتصار العقيدة الاقتصادية، أي رفع فن مخصوص إلى مستوى العلم الكامل، أم العلوم كلها، الطامح كما هو الحال لدى ماركس إلى ضبط الشأن الاجتماعي والسياسي والحميمي، إعادة بناء الكون أجمعه انطلاقاً من مسلماته.

إننا ندخل إذن حسب عبارة غاري بيكر الأمريكي الحائز على جائزة نوبل في الجيل الثالث من العلم الاقتصادي الذي "يمتد إلى مجموع الممارسات الإنسانية والقرارات التي ترتبط بها"[101]، بيد أنه إذا كان الاقتصاد مرتبطاً بكل شؤون الحياة، فهل سنستنتج من ذلك أنه هو المفتاح الأساسي للحياة؟[102].

وإذا كان الاقتصاد هو "التاريخ الكلي للبشر بحسب منظور معين" (فرانند بروديل)، إلا أنه ليس من المطلوب أبداً من وجهة النظر أن تتحول إلى منظور شامل. فبعض اللبراليين الجدد يعتمدون في ملتهم الراديكالية عيوب الشيوعية، فيشتركون معها في إرادة الخلق لإعادة تأسيس التاريخ انطلاقاً من نمط الإنتاج،

ويعيشون المأساة الفكرية نفسها المتمثلة في التشبث بتصور يرونه يقينيا لا يقبل الخطأ، ولا يسمح بنقص، يرسلون صواعقهم على كل من تسول له نفسه الاعتراض عليه.

وقد يتحول اللبراليون الجدد بفعل الغلو في هذا المسلك إلى أعداء للتقليد اللبرالي الذين ينتسبون له، ويصبحون خلفاً عاقاً لسلفهم المؤسس.

وحتى لو كان لا يزال لهؤلاء اللبراليين بقية حظوة لدى بعض الحكومات – على الأقل في البلدان الانغلوساكسونية لأن نفوذهم في فرنسا كان دائماً محدوداً – فإنهم يفقدون اليوم تأثيرهم؛ لما يسم مسلكهم من تبسيط وغرور، واقتطاع لأي بعد سياسي ورمزي في المجتمعات البشرية.

ومع ذلك فإنهم يحتفظون حتى في هزيمتهم بقوة نقدية منعشة من المؤسف أن تزاح بحركة يد.

الفقر، الغنى الزهد:

إن الأغنياء ليسوا مجرد فقراء نجحوا. فثروتهم تغيرهم نوعياً، تدفعهم نحو إنسانية أخرى لها طبائعها وأقوامها ولغتها. إنها نمط عيش، وطريقة لإضفاء النبل واللطف على المال.

فالتحول إلى الغنى أمر يدرك بالتعلم ويقتضي من المثابرة ما تقتضيه الرياضيات والموسيقى: فلا يكفي أن يحصل المرء على

الكثير، وإنما يتوجب عليه إن يصبح إنساناً آخر. فقد يحتاج أحياناً إلى أجيال كاملة للاندماج في "علية القوم"، ومعرفة أسمائها وعائلاتها، في حين أن القليل من السنين تكفيه لكي يقذف به في العسر.

ففي داخل الغنى ذاته، توجد تراتبات وطبقات، تفصل بين كبار الأثرياء وعامة الأغنياء العاديين. وذلك ما يفسر كون الأغنياء ينهمكون وراء جدران نواديهم العالية وخلف قصورهم بالدفاع عن مكانتهم أكثر مما يهمهم الاستمتاع بأموالهم.

فالمال يمنحهم الضمان الذاتي بالخلاص كما يقول الكالفينيون. فسواء جلبوا التعاطف أو النقمة، فإنهم يحرصون على العراقة باتخاذ عمود نسب ينتمون إليه، من أجل بيان أن وضعهم ليس ثمرة مجهود قاس -فالمال يأنف من رائحة العرق- ولا نتيجة حظ سعيد، وإنما حصيلة ارتقاء أرستقراطي أصيل.

وفي المقابل ثمة شيء محزن في توارث الفقراء لفقرهم دون انقطاع. فالسقوط في قاع الإملاق هو انقياد لسطوة الأشياء، وعجز عن ترميمها، واحتساب الفلس بعد الفلس. إنه الجمع بين المذلة والانشغال. "الفقير مرغم على إخفاء بعض ألمه. والغني يظهر ألمه كاملا" (بودلير).

ينضاف إلى ذلك ما هو أكثر إذلالاً، أي الطابع الاستمراري للفاقة: فإذا كان فقير الأمس هو البروليتاري ومعذب الأرض

الساعي لافتكاك شرف الانتماء للنوع الإنساني، فهو اليوم البقية الباقية التي تمنعت على كل موجات الرفاهية.

إن مثل هذا العناد للبقاء في الفقر المدقع يصدر عن روح خبيثة!

يتعلق الأمر بالبليد الذي يقبع في العوز التام، بالرغم من أصناف التقدم، إنه فضلة مزعجة، نفاية تتدافعها سنة بعد سنة الخطط الاجتماعية أو المؤسسات الكبرى، وهي تقسم أنها ستقضي عليها.

وهكذا تقترن المسألة الاجتماعية بمسألة معالجة النفايات، وهو مشكل يتعلق بالبيئة وتسيير الفضلات البشرية والمادية. Poverty sucks كما كان يقال في أمريكا في عهد ريغان: بمعنى أن الفقر يخاف. إن له هذه الخاصية المؤسفة: إنه يواجهنا مباشرة بإخفاق تفاؤلنا، يجرنا إلى الخلف، يذكرنا بأن البشر ليسوا بكاملهم متساوين في الدعوة لملذات الحياة ولن يكونوا كذلك أبداً على الأرجح.

فهل من الممكن أن نتصور بساطة العيش إلا في شكل انبعاث الزهد المسيحي أو شكل الحمية الغذائية التي يتبعها متخمون متلهفون لاستعادة البساطة المطلقة؟

فالعلم يملكه من يستنكف عنه كما يقول الفرنسيسكانيون: ففي القحط يكمن الرخاء، وفي الفراغ يكمن الامتلاء الحقيقي.

فمن لا يأخذ ولا يمسك أبداً يملك الثروات الأساسية، لأنه ليس في حاجة للحصول عليها للاستمتاع بها. فهذا العزوف هو الوجه المقابل للجشع، يسمح بالخروج عن تصلب الجشع في عدم الامتناع عن أي شيء. وربما كان يتعين انتزاع بساطة العيش من فكرة التقشف القاتمة: فهي ليست بالحرمان ولكنها إضافة وانفتاح على أبعاد أخرى من الوجود.

كما يتعين عدم السقوط في الانهماك وفي الضغوط العقيمة، ويتوجب الانفكاك من التفاهات المثمنة اجتماعياً، ونقل الحدود الفاصلة بين الضروري والكمالي، ووضع البذخ حيث لا يرى أكثر الناس سوى السخافة ووضع الفقر حيث يتغنى أكثر الناس بالرفاهية.

باختصار يتعلق الأمر بالحد من الإنفاق ليس لحرمان النفس ولكن لمضاعفة لذات أخرى لا يتفق الناس حولها. ودون ذلك تظل بساطة العيش ملحقاً إيكولوجيا بالفقر الديني، أي الصيغة الحديثة للخبز الأسود وإبريق الماء، وشكلاً كاريكاتوريا للحياة الجديدة على طريقة هنري ديفيد ثورو الروسوي الأمريكي المناصر للحياة في الغابات. ومهما كان هذا الخيار عائماً، ومشبعاً بالابتذال والتفاخر، فإنه لا يمنع أن الحرية متاحة لكل أحد في أن يقرر في ضميره الداخلي أي أحابيل اجتماعية سيحتفظ بها، وأي أشكال استمتاع زائف هو مستعد للتخلص منها.

فإذا كان قلق زمننا هو قلق الانتقال (من حال إلى حال)، فذلك يعني أن التغير الذي يحصل يحمل معه ثروات جديدة ليست لنا فكرة حولها. وهذه الثروات لن تلغي الثروات الحاضرة، وإنما ستزيحها إلى مواقع أخرى، فالقادم الآتي يمكن تماماً أن يحول ما نراه اليوم براقاً ولامعاً إلى بضاعة رخيصة.

حيل العقل الجديدة:

إن النزعة المعادية للعولمة بمهاجمتها القيم اللبرالية في الوقت الذي تجتر أغلاط اليوتوبيا الرأسمالية تكرر خطأ الاشتراكية الأصلي بكونها شاركت البورجوازية العقيدة الإنتاجية نفسها، ولذا فهي توسع سلطة الإيديولوجيا الصناعية من حيث تتوهم تدميرها. وذلك ما يفسر كونها توحي لنا بأن الأسواق الموضوعة في خدمة المجموعات البشرية ستفضي إلى عالم دون ضيق ولا عنف. وحين يقضي على سبب كل أشكال البؤس، يبقى المآل الأوحد هو جنات عدن.

فنشطاؤنا يتوزعون بين الرغبة في إضفاء الخلق القويم على السوق والميل لإضفاء سمة روحانية عليه وضخ دم وهم جديد فيه، مثل مقولة: "اقتصاد السعادة" التي يستخدمها بورديو[103] وهي فكرة بالية منفعية تتجشأ دون نقد.

يبدو إذن أننا نشهد انبعاث ديكور القرن التاسع عشر، حيث تتصادم أشباح الماضي المنحسر في مسرح الظل المذكور، وكأنه السيناريو القديم الأزلي حيث تتصارع الأحافير قبل أن تمتزج.

ويجب أن لا ننخدع بهذه العودة: فالأفكار نفسها ترجع ولكن في موقع مغاير ولتأدية دور آخر.

إنه لتناوب دوري مضاعف وأخاذ: فعندما يندد "دعاة البديل" الجدد بالسوق يحمونه عندئذ من متاهته ويطمئنونه على الرغم منهم: ففي حين ينتقد الليبراليون الجدد الدولة المتضخمة فإنهم يسعون بذلك لإصلاحها وتقويتها لأجل إعادة تحديد مسؤولياتها وحدودها بصفة أكثر رصانة.

وفي هذه الحالة بعينها، نرى أن التساؤل حول أهمية مؤسسة الدولة، الذي كان واسع الانتشار في نهاية القرن المنصرم، لم يمنع نمو وازدهار السلطة العمومية، حتى في العالم الأنغلوساكسوني.

وفي ذلك تكمن مفارقة ريغان بكاملها: فلقد شكل الفتيل المشتعل الذي يدعو لحفظ الضريبة ويزمجر ضد "الحكومة الضخمة" Big governement، كما نلمس لدى مارغريت تاتشر قي بريطانيا، ديانة حقيقية للجهاز التنفيذي، ونمطاً من طقس تعظيمنا لشخص هذا الجهاز ووظيفته.

لقد بلغ حداً بعيداً من إنعاش أمريكا (ولو بثمن باهظ قوامه مضاعفة الفوارق الاجتماعية وقيام عجز هائل كان يوازي من قبل

ضريبة واحدة مؤجلة). بحيث إنه أساء إلى فكرة المركزية التي يقوم عليها عملياً: أي عدم تدخل الحكومة.

لن نناقش هنا العلاقات المعقدة بين اللبرالية والدولة[104] ولنشر مع ذلك إلى أن الدولة لم تتقلص في أي من هذه البلدان التي اتبعت مبادئ "الثورة المحافظة"، بل الأمر على عكس ذلك. ففي بريطانيا كما هو الحال في الولايات المتحدة لم تكن الحصيلة سيئة في المستوى الصحي، كما أنها أكثر جودة بخصوص تعويضات البطالة[105].

إن ازدواجية المواطن، تصدر بالكامل عن كونه يرغب في آن واحد في أن يحتمي من الدولة ويحتمي بها.

فمن جهة يرفض عن صواب تدخل الدولة في الاقتصاد والقيود البيروقراطية التي تقوض المبادرة، ويطالب من حيث هو دافع للضريبة بحق المتابعة لمراقبة النفقات والسياسة الضريبية (جاك جينريه).

إنه على حق خاصة في فرنسا في نقمته على بعض امتيازات الوظيفة العمومية ومن زبائنية الطبقات أو من الإضرابات البافلوفية داخل قطاعات النقل الأساسية مثل SNCF وشركة الخطوط الفرنسية[106].

ولكنه من جهة أخرى، ينظر إلى الدولة بصفتها "عامل تقليص لريب الحياة" (بيار روزنفالون)، تضمن له الأمن والسلم المدني؛ لأن "الفردانية قد سارت بخطى الدولنة نفسها" (دوركايم)[107].

فهو يطالب بالمزيد من السلطة العمومية لتحرره من الحاجة والخطر، ولتأمين استمرارية الأمة وتوطيد لحمة المجتمع، وكذلك من أجل احتضانه وعدم التفريط فيه أبدا.

وذلك ما نراه في فترة الأزمة: عندما يمر قطاع ما بصعوبة مثل قطاع الطيران أو البنوك أو الزراعة أو التأمين، فيبادر آنذاك إلى طلب منة الدولة، خصوصاً إذا كان حجمها من شأنه تهديد التوازنات الأساسية.

وقد كان من المثير بعد أحداث 11 سبتمبر أن نرى في أوروبا وكذا في الولايات المتحدة غالبية المقاولين يستنجدون بالسلطة العمومية التي يستهزئون بها من جهة أخرى. فلا يعبأ عندئذ بالأصول، بل تستخرج القروض والإعانات بسرعة، ويبادر حسب العبارة المشهورة إلى"خصخصة المكاسب وإشراك الجميع في الخسائر".

إنه المسلك الذي يمكن أن نلخصه في هذا الشعار "دعونا بسلام، اهتموا بنا".

فنحن نتأرجح دوماً بين الإفراط في حضور الدولة والتفريط في حضورها -حتى ولو كان إصلاح الدولة في فرنسا تأخر القيام به - ذلك أنها لا تنفك تزعزع التقاليد وترعب الطبقة السياسية يميناً ويساراً، وفي المآسي الكبرى نطلب منها الانكباب شخصياً على مصيرنا.

فليست إذن ثمة علاقة طبيعية بالدولة، كما لا توجد هناك علاقة طبيعية بالسوق: إنها هدف لكثير من المطالب المتناقضة، إلى حد أننا نريدها دوماً محدودة وكاملة الحضور، متواضعة وناجعة، رحيمة وقاسية.

فنحن مدينون للنقد اللبرالي بالوعي بضرورة التفكير في دور الدولة بصفتها سلطة منظمة وحافظة وحامية وليست فقط مالكة أو فاعلة اقتصادياً (حتى ولو كانت تتم إعادة تأميم سكك الحديد في بريطانيا دون التصريح بذلك كما لا تزال الدولة تؤدي دور ضامن الأعمال الكبرى)[108]. فبفضل النقد اللبرالي أصبحت المؤسسة مرغمة على تقديم التبريرات، وعلى مواجهة قصورها وتبذيرها الفاحش، ولم يعد بإمكانها الاختباء خلف غطاء حق الملك.

إنها حقاً ورشة هائلة، لا نرى منها إلا جوانبها.

وهكذا يتراءى أمام الدولة مستقبل جديد؛ لأن انحسارها يظل أسطورة[109]. إنها تنزع على الأقل إلى أن تصبح شيئاً فشيئاً شأن الجميع وليس مجرد وصاية بلا مضمون ولا حيوية.

إنها تتجاوزنا بقدر ما نراقبها، وقد غدت حدودها وكذا صلاحياتها موضوع مفاوضات دائمة.

وفي كل الأحوال، من المؤكد أن دولة الرفاهية تظل غير قابلة للتجاوز مهما كانت التغيرات التي سنخضع لها؛ لأن التاريخ أثبت

أنهـا فـعـالة (بارنار مـانين) وليـست عـدم مـلائمـة للمكاسب الاقتصادية، حتى ولو كان الإجماع قائماً اليوم على رفض الإعانة كنمط حياة، بقي أن نعرف هل سيكتفي أعداء العولمة بتأدية الدور البسيط المتمثل في تصويب المجال التداولي أو سيتطورون نحو مطامح أخرى: إن لم يتلاشوا بالتمام والكمال. وكما أن انتفاضة مايو 1968 لم تتحدث بلغة البلشفية الراديكالية إلا لكي تضع حداً للأنا الأعلى الشيوعي الذي كان ينوء بثقله على اليسار، فإنه من الممكن أن تكون النزعة النضالية الحالية إعلاناً لموت الهاجس الإنتاجي بصفته مرجعة عليا. بيد أنها ما زالت لم تسلك في الحاضر هذا الطريق، ولا زال ينقصها البعد الروحي نقصاً حاداً.

obeikandl.com